

البيسط القياس عند من يسمي عملها ويجعلان يكونوا أو ففوا أصل الحجاز
 على عملها انتهى لكن عملها قليل جدا لا يرد إلا في الشعر خاصة وفي قول المصنف
 في الشعر ما فقتت في الكافية وذهب لمن قال لا فقتت في منع عملها وقال
 الرضا الظاهر أنها لا تقع على ليس إلا إذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
 خبر لا منصوبا غير ليس وما وهي في نحو لا يبرح ولا يستخرج إلا التبرية انتهى
 وقيل إنها عاملة في الاسم وما جريا في موضع الابتداء لا تقع في الخبر أصلا
 ثم في ثلاثة أقوال فيها وعلى القول بالعاملة ليس بشرط لها في أعمالها
 ما تقدم من الشروط الأربعة ما عدل الشرط الثالث وهو أن لا يتسوق
 إلا بالزيادة لا ينال استراد بعد الاستراد لا حاجة لاستشره فلا يجوز بالنظر
 إلى الشرط الأول أن تقول لا أفضل منك أحد لتقدم خبرها على اسمها ولا يجوز
 أن تقول على الشرط الثالث لكل من وفي معنى أعارف ولا يجوز أن تقول
 بالنظر إلى الشرط الرابع لا أحد أفضل منك لا قران خبرها بأه وبشرط الرضا
 لا عملها زيادة على ما يرتكس محمولها وعلى وجه ذلك أنها تنفي الجنس لا حيا
 ونفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالتكرار النسب فلا تقع في معرفة
 خلافا لا رجسي وطائفة ستم الشجرى فأنه إجازة والجماعا في المعارف
 مستندا على بن جنى في جواز ذلك في قول الناقبة بالنون والموحدة فالعرب
 المجهة على وزن الناقبة.

• وحلت سواد القليل إلا باغيا • سواها ولا عن جمها مترجيا •
 • ومنه قول المتنبي • فلا الحمد كسوما ولا المال باقيا •
 وإجازة ابن مالك في شرح التسهيل القياس عليه مع نصحية في التسهيل النذر
 قال فيه وفيها مائة نادرة وقال في شرحه والقياس عند من يسمي عملها
 انتهى فإن قيل لم جعله نادرا في مثل سيبويه ما زيد أعباء ولا أخوه قلعا
 قلت لا عمل إلا بل من زيادة والإسمان تابعان لمعنى ما وتناول له أي

ص

بلغ

صرفه

صرفه عن ظاهر المأمون له على جعل ما في نوعا فعمل ضمير على أنه اسم
 وباقي نصب على الحال لا على أنه خبر لا تقدير ولا رأى البنا للمعول باقيا
 فلما ضم الفعل من الضمير الناب عن الفاعل وانفصل فانفصل ما لم
 يسر فاعله وبأغيا حال منه وهذا الحد ثابتين ذكرها ابن مالك في شرح
 الكافية والتقدير الثاني لا انما اربا باغيا فانا سندا واري خبره وبأغيا
 حال وحذ والخبر ويجعل الثاني لا انكره لأن مثلا لا يعرف بالانفاقة ثم حذف
 أي لا مثلي باغيا في دخول لا نكرة لأن مثلا لا يعرف بالانفاقة ثم حذف
 المضاف وإقبح المضاف إليه مقامه فاني ومنفصلا من نوعا وقد تأويل
 محتمل لكنه خلاف الظاهر ويجعل ان يرئيل بن جنى وابن الشجرى يعمل
 لا في المعرفة عملها في الألف لا ما جاء بل بطرفه للنباتية بان يكون
 حذف المضاف النكرة وأبى عنه المضاف له المعرفة كما قيل
 في التبرية في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ان التقدير لا مثل أبي
 حسن لها ثم حذف المضاف وإقبح المضاف إليه مقامه والفتاب
 في خبر لأن يكون محذوف فاحتمل قيل بلزومه كنون سعيه في ذلك وطرفه
 ابن القيد من مدعى خبرها • فانا ابن قيس لا يبرح • أي لا زوان
 فبرح اسم لا وخبرها محذوف أي لا يبرح لي وقد يقال لا شاهد فيه على
 حذف الخبر لا يمكن أن لا تكون فيه لاعماله في امرح به بعضهم قاله الزرقاني
 في حاشيته على الشرح الصحيح جواز ذكره أي الخبر كقولها على لفتاب •
 • تصرفا على الأرض باقيا • ولا وزر عما في الله وقبسا •
 تصرفا على الأرض باقيا وهو التسمية ومعناه تصرفا لا عنانافية الحسن
 عاملة على ليس وربما تكون لا العاملة على ليس لا تكون إلا انفاقة
 للوحدة وليس كذلك منه عليه في المنع وسمي اسمها على الأرض طرف مستقر
 لشيء أو لغو مستعمل باقيا وباقي خبر لا ولا والى ولو لم يجرى الواق

ص